الخطاب والسلطة عند ميشيل فوكو:
مبادئ التحليل وآليات المراقبة والإقصاء

د.ادم أيت بنلعسل
adam_aitbenlaassel@um5.ac.ma
جامعة محمد الخامس بالرباط
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية الخطاب والسلطة عند ميشيل فوكو، من خلال تحليل الإجراءات التي تتحكم في إنتاج الخطابات وتنظيمها وتداولها داخل المجتمع، والكشف عن علاقتها بأنظمة المعرفة وإنتاج الحقيقة. وتهدف إلى إظهار ارتباط الخطاب بالسلطة داخل المشروع الفوكوي، عبر دراسة آليات المراقبة والإقصاء التي تحدد شروط المشروعية والانتشار داخل الحقول الاجتماعية والمعرفية.

وقد اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية لتتبع تصور فوكو للخطاب وآليات اشتغاله داخل أنظمة السلطة والمعرفة. وفككت إجراءات الإبعاد المرتبطة بالمنع والقسمة وإرادة الحقيقة، كما عالجت إجراءات الضبط الداخلي، كالتعليق والمؤلف والفرع المعرفي، إضافة إلى شروط تشكل الخطاب وتداوله داخل المؤسسات والأنظمة الاجتماعية. فضلا على أنها رصدت المبادئ المنهجية التي اقترحها فوكو لتحليل الخطابات، من قبيل مبدأ القلب، وعدم الاتصال، والخصوصية، والخارجية، مع إبراز علاقتها بتحليل التاريخ والحدث وشروط تشكل المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى أن الخطاب عند فوكو يشكل ممارسة تاريخية ومؤسساتية ترتبط بإنتاج المعرفة وتنظيم السلطة، وتخضع لقواعد وإجراءات تنظم إنتاج الخطابات وتداولها داخل المجتمع.

الكلمات المفاتيح: تحليل الخطاب، السلطة، المعرفة، إرادة الحقيقة، نظام الخطاب، مراقبة الخطاب، ميشيل فوكو.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

يمثل مفهوم الخطاب أحد المفاهيم المحورية داخل المشروع الفلسفي لميشيل فوكو، بالنظر إلى صلته بقضايا السلطة والمعرفة والحقيقة، وبالشروط التي تتحكم في إنتاج الخطابات وتداولها داخل المجتمع. وقد اهتم فوكو بتحليل أنظمة المعرفة، والكشف عن القواعد والإجراءات التي تنظم مجالات الخطاب، وتحدد الذوات المخول لها إنتاج الخطابات وتوجيهها داخل الحقول الاجتماعية والمؤسساتية.

تتجلى أهمية دراسة الخطاب عند فوكو في التحول الذي أحدثه داخل الفكر المعاصر، حيث تناول الخطاب بكونه ممارسة تاريخية ومؤسساتية تخضع لآليات التنظيم والمراقبة والإقصاء، وتشارك في إنتاج الحقيقة وتوزيعها. وتجسدت هذه الرؤية في كتابه "نظام الخطاب"، حيث قدم تصورا نظريا ومنهجيا لتحليل الخطابات، والكشف عن الإجراءات التي تتحكم في إنتاجها وتنظيمها وتداولها داخل المجتمع.

تنصرف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الخطاب والسلطة عند ميشيل فوكو، عبر الوقوف عند مفهوم الخطاب داخل مشروعه الفكري، وتحليل آليات المراقبة والإقصاء والضبط التي تتحكم في تنظيم الخطابات وتداولها، إلى جانب دراسة المبادئ المنهجية التي اقترحها فوكو لتحليل الخطابات والكشف عن شروط تشكلها التاريخي والمؤسساتي.

وعلى هذا الأساس تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة المركزية:

ما مفهوم الخطاب عند ميشيل فوكو؟

وكيف ترتبط الخطابات بأنظمة السلطة والمعرفة؟

وما الآليات والإجراءات التي تتحكم في إنتاج الخطاب وتداوله داخل المجتمع؟

وما المبادئ المنهجية التي اقترحها فوكو لتحليل الخطابات؟

1. مفهوم الخطاب عند ميشيل فوكو

اهتم الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو بمفهوم الخطاب والممارسة الخطابية منذ بدايته العلمية، ولكن منذ كتاب "تاريخ الجنون" سيوجه نظره إلى الخطاب باعتباره مجالا لتكون الموضوعات والمعارف داخل شروط تاريخية محددة، حيث ذهب إلى أن "التقليد الإنساني قد نظر إلى الجنون باعتباره جزءا من عالم الخطاب"[1]. وبالتالي يتم التعرف على الجنون كتشكيلة خطابية، فالخطاب "مجال للجنون تعمل الأركولوجيا على وصفه وتحليله"[2]. كما أشار فوكو في مقدمة كتابه "مولد العيادة" إلى طريقة بناء "الخطاب، ومنهجية تحليله، والتشكيلة الخطابية".[3]

[1] Michel foucault, Histoire de la folie à l'âge classique, Gallimard, Paris, 1972, p 39.

[2] Michel foucault, Ibid, p 220.

[3] Michel foucault, Naissance de La clinique, Gallimard, Paris, 1993, p 15.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويبدو أن فوكو طبق في كتابه "الكلمات والأشياء" منهجيته في تحليل الخطاب على مجموعة من التشكيلات الخطابية من ضمنها خطابات البيولوجيا والاقتصاد واللغة. وحدد الإشكالية النظرية لمنهجيته في تحليل أنظمة المعرفة، حيث تساءل عن الكيفية التي تحلل بها هذه الخطابات، سواء من ناحية الشروط الداخلية التي تنتجها، أو القواعد الخارجية التي تسمح بظهورها.[1]

بيد أن مفهوم الخطاب عند فوكو لم يظهر بشكل واضح عند فوكو إلا في كتابه "حفريات المعرفة"[2] الذي شكل مرحلة جديدة في فلسفة فوكو؛ حيث عاد إلى مفهوم الذات، وهيرمينوطيقا الذات، وذلك بعد ما سبق وأن أعلن موت الذات في "الكلمات والأشياء"[3]، وبلور مفهوم الخطاب ضمن تصور أركولوجي واضح، حيث يقول: "إن الخطاب مجموعة من المنطوقات بوصفها تنتمي إلى ذات التشكيلة الخطابية، فهو ليس وحدة بلاغية أو صورية، بل هو عبارة عن عدد محصور من المنطوقات التي تستطيع تحديد شروط وجودها"[4]. فالخطاب عند فوكو يرتبط بالمنطوقات التي تنتظم داخل تشكيلة خطابية محددة، وتخضع لقواعد تكوين تضبط شروط ظهورها وتداولها.

وقد ربط فوكو الخطاب بإشكالية اللغة والسلطة وإرادة المعرفة محاولا بذلك تجاوز التيارين السائدين وهما: البنيوية والتأويلية، يقول: "وعلى هذا النحو لا يبقى الخطاب، كما اعتقد الموقف التفسيري، كترا مليئا لا ينفذ، بل إنه سيغدو ثروة متناهية، ومحدودة ومرغوبة ومفيدة لها قوانين ظهورها، وأيضا شروط تملكها، واستثمارها. ثروة تطرح بالتالي، ما إن تظهر إلى الوجود مسألة السلطة، فهي ثروة بطبيعتها موضوع صراع، صراع سياسي"[5].

وركز فوكو على "شروط إمكانية الخطاب"، وعلى "قواعد التكوين" التي تحدد موضوعاته، وعلى "النوعيات التعبيرية"، و"الذوات" و"المفاهيم"، و"الاستراتيجيات الخاصة" بنمط معين من أنماط الخطاب، كما اهتم بمجالات المعرفة التي تتشكل انطلاقا من هذه القواعد. وتتخذ هذه التصورات صياغة أكثر انتظاما في كتاب "نظام الخطاب"، حيث ربط فوكو بين إنتاج الخطاب وآليات مراقبته وتنظيمه.

2. نظام الخطاب وآليات الضبط والإقصاء

1.2. الخطاب كموضوع للخوف والمراقبة

ارتبط تحليل ميشيل فوكو للخطاب بإبراز ما ينطوي عليه من سلطة ومخاطر، لذلك استهل المحاضرة التي ألقاها في الدرس الافتتاحي لكوليج دو فرانس بتاريخ 2 دجنبر 1970 بعنوان "نظام الخطاب"[6] بالإشارة إلى حالة التردد والخوف التي رافقته أثناء تناوله للكلمة من موقع أستاذه جان هيبوليت (Jean Hyppolite)، حيث كان صوت داخلي يخاطبه: "يجب الاستمرار، لا

[1] ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع الصفدي، وسالم يفوت، وبدر الدين عكرودي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990، ص 115.

[2] Michel foucault, L'archéologie du savoir, Gallimard, Paris, 1969.

[3] Michel foucault, les mots et les chose, Gallimard, Paris, 1966.

[4] ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص 78.

[5] ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، مرجع سابق، ص 133.

[6] Michel foucault, L'ordre du discours, Gallimard, Paris, 1971.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أستطيع أن أستمر، يجب أن أستمر، يجب أن أقول كلمات طالما هناك كلمات.."[1]. ويحيل هذا التردد عن وعي فوكو بما يحيط فعل التلفظ من إكراهات، وبما ينطوي عليه الخطاب من سلطة تتجاوز مستوى التعبير العادي للكلام.

تساءل فوكو عن طبيعة الخطر الذي يجعل المجتمعات تخشى الخطابات، وعن المنهجية التي يتحول بها الخطاب إلى موضوع للمراقبة والتنظيم. وأقر بأن الخطاب يستمد سلطته من المؤسسات وحدها، كما رسم ذلك التخوف الذي يعكس في جوهره سلطة وقوة الخطاب، وهو تخوف تبديه الذات أو المؤسسة أو السلطة على السواء، تجاه ما يحدثه الخطاب من آثار داخل الواقع الاجتماعي، أي تجاه ما يشكله الخطاب في "حقيقته المادية، كشيء منطوق أو مكتوب، التخوف تجاه هذا الوجود العابر المتجه إلى الامحاء بدون شك، لكن خلال مدة لا نتحكم نحن فيها، التخوف من أن نحس بان تحت هذه الحركة، التي هي مع ذلك حركة يومية ورمادية، سلطا أو أخطارا لا نتصورها جيدا، التخوف من توقع وجود صراعات وانتصارات وجروح وعبوديات عبر الكثير من الكلمات، التي قلص استعمالها منذ زمن طويل، من فضاضتها"[2]. ومن ثمة فالخطاب يتصل بما يترتب عنه من علاقات قوة وصراع داخل المجتمع.

وانطلاقا من ذلك، صاغ فوكو الفرضية المركزية التي يقوم عليها كتاب نظام الخطاب، والمتمثلة في كون الخطاب يخضع داخل كل مجتمع لجملة من إجراءات المراقبة والتنظيم، يقول: "أفترض أن إنتاج الخطاب في كل مجتمع هو في نفس الوقت إنتاج مراقب، ومنتقى ومنظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات يكون دورها الحد من سلطاته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتمل، وإخفاء ماديته الثقيلة والرهيبة"[3]. وبالتالي فإن مراقبة الخطاب تدخل ضمن الآليات التي تتحكم في إنتاجه وتوزيعه وتحديد مجالات اشتغاله.

2.2 إجراءات الإبعاد: تنظيم الخطاب من الخارج

حدد ميشيل فوكو في كتاب "نظام الخطاب" ثلاثة إجراءات خارجية تتحكم في إنتاج الخطابات وتداولها، وتعمل على ضبطها عبر آليات للإقصاء والتحديد. وترتبط هذه الإجراءات بالرغبة والسلطة، كما تسهم في توزيع الخطابات وفق قواعد تتحكم في مشروعيتها وحدود تداولها. وذلك على النحو الآتي:

أ. إجراء المنع

يعد المنع أولى إجراءات الإبعاد التي تتحكم في الخطاب، إذ يرتبط بالموضوعات الممنوعة (الطابوهات)، وبالطقوس الخاصة بكل مقام (السياق)، وبالامتياز الممنوح لبعض الذوات المتكلمة. ويشير فوكو في هذا السياق إلى أن قضايا الجنس والسياسة ظلت من أكثر المجالات خضوعا للمنع والمراقبة، وكأن "الخطاب بدل أن يكون هذا العنصر الشفاف الذي يجرد فيه الجنس من سلاحه، وتكتسب فيه السياسة طابعا سليما، هو أحد المواقع التي يمارس فيها هذه المناطق بعد سلطتها بشكل أفضل"[4]. وهكذا فإن الخطاب في ظاهره بسيط، لكنه مرتبط في باطنه بالهيمنة والسلطة، أي بمجالات الصراع داخل المجتمع، وبموقعه ضمن شبكات السلطة التي تتحكم في إنتاج القول وتداوله. فالخطاب حسب فوكو هو ما "نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو

[1] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2012، ص 6.
[2] ميشيل فوكو، نفسه، ص 7.
[3] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 8.
[4] ميشيل فوكو، نفسه، ص 9.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها"[1]. وبالتالي فإن الخطاب يقع ضمن العلاقات التي تنتج السلطة وتعيد توزيعها داخل المجال الاجتماعي.

ب. عملية القسمة والرفض

يتعلق المبدأ الثاني عند فوكو بعملية قسمة ورفض، ويقصد به التعارض الذي أقامه الفكر الغربي بين العقل والحمق. فخطاب العاقل منطقي وعقلاني ومتماسك، وبالتالي فهو مقبول مجتمعيا. عكس خطاب الأحمق الذي كان ينظر إليه خلال القرون الوسطى باعتباره كلاما فارغا لا فائدة منه، وحتى إذا استمع إليه، فإنه يستمع إليه ككلام يعبر عن الحقيقة. فالتعرف على حمق الأحمق حسب فوكو يتم عبر أقواله، وكانت أقواله هي "الموقع الذي يمارس فيه عملية القسمة؛ ولكنها لم تكن أقوالا متقبلة ولا مستمعا إليها"[2]، وبالتالي فإن الخطاب هو أداة للفصل بين القول المشروع والقول المقصى داخل الثقافة الغربية.

وقد أدى حضور خطاب الحمق داخل الثقافة الوسيطية وظيفة رمزية، إذ كانت الكلمة تمنح له داخل فضاءات مخصوصة، خصوصا المسرح، حيث يظهر باعتباره حاملا لحقيقة مقنعة ومؤجلة. ويرتبط هذا الإقصاء بمنظومة ثقافية تحدد شروط الاعتراف بالخطاب، وتعين الحدود الفاصلة بين القول المقبول والقول المستبعد.

ج. إرادة المعرفة والحقيقة

يرتبط إجراء الإبعاد الثالث بإرادة المعرفة والحقيقة، وهي منظومة تقوم على التمييز بين الخطاب الحقيقي والخطاب الخاطئ داخل ثقافة معينة. فإذا تساءلنا عن نوع القسمة الذي يحكم إرادتنا للمعرفة، فربما كانت بمثابة نسق للأبعاد (نسق تاريخي، قابل للتعديل، ويمارس إكراها مؤسسيا) نراه يرتسم أمامنا. فهذه القسمة تشكلت تاريخيا. ويرى فوكو أن الخطاب الحقيقي عند الشعراء الإغريق والذي يتعين الخضوع له لأنه هو السائد هو "الخطاب الذي كان يطابق العدالة على مستوى القول ويعطي لكل نصيبه، إنه الخطاب الذي يعلن لا عما سيقع فقط، بل يسهم في تحقيقه، ويحمل معه مساهمة الناس ملتحما مع المصير"[3]. وبالتالي فإن الحقيقة ارتبطت تاريخيا بأشكال مخصوصة من الخطاب الذي امتلك سلطة التأثير والتوجيه داخل المجتمع.

وقد شهدت إرادة الحقيقة تحولات جديدة خلال القرن التاسع عشر تختلف عن إرادة الحقيقة التي تسم العصور الكلاسيكية، حيث أصبحت تستند إلى دعائم مؤسساتية متعددة، فهي "مدعمة وموجهة من طرف قدر هائل من الممارسات كعلم التربية، ومثل منظومة الكتب، والتوزيع والنشر، والمختبرات ولكنها موجهة أيضا من طرف الكيفية التي استعملت لها المعرفة في مجتمع ما، وبالكيفية التي تقيم بها، وتوزع بها، بالكيفية التي تقسم بها المعرفة وتمنح بها صورة ما"[4]. فضلا على أن إرادة الحقيقة تميل إلى ممارسة نوعا من الضغط على الخطابات الأخرى من خلال اعتمادها على مؤسسات إنتاج المعرفة وتوزيعها، فهي تعمل ضمن شبكة من الممارسات التي تمنح بعض الخطابات سلطة المشروعية والإقناع، أي أنها أصبحت من أقوى السلط الموجودة.

ويضرب فوكو في هذا السياق مثالا بالمعايير التي وضعها النقاد الغربيين في حكمهم على الأدب الغربي لقرون طويلة، حيث ركزوا على الصدق والأخلاق، أي على ما هو حقيقي. وهو نفس الشيء الذي نجده مثلا في النقد العربي القديم خلال العصر

---

[1] ميشيل فوكو، نفسه، ص 9.
[2] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 10.
[3] ميشيل فوكو، نفسه، ص12.
[4] ميشيل فوكو، نفسه، ص 14.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الإسلامي من خلال قضية الصدق والكذب، وضعف الشعر. ويبين هذا الامتداد التاريخي أن إرادة الحقيقة تمارس سلطة مستمرة على الخطابات، وتعيد تنظيمها وفق معايير تحدد المقبول والمرفوض داخل الثقافة.

وقد أولى فوكو اهتماما خاصا بمنظومة إرادة الحقيقة، وذلك لأنها تستوعب آليات المنع والإقصاء ضمن نظام أوسع للضبط والمعرفة، وتدمج المنظومتين السابقتين (الممنوع وقسمة الأحمق) لحسابها لكي تعدلهما وتؤسسهما في نفس الوقت. فالخطاب الحقيقي الذي "تخلصه ضرورة شكله من الرغبة وتحرره من السلطة، لا يمكن أن يتعرف على إرادة الحقيقة التي تخترقه؛ ومن صفاتها أنها لا يمكن أن لا تقنع الحقيقة التي تريد"[1].

3.2 إجراءات الضبط الداخلي للخطاب

إلى جانب هذه الإجراءات الخارجية المرتبطة بالسلطة والرغبة، والتي تعمل كمنظومات للإبعاد، وضع ميشيل فوكو ثلاثة إجراءات داخلية تتولى مراقبة الخطاب ورسم حدوده من الداخل، عبر مبادئ للتصنيف والتنظيم والتوزيع. وترتبط هذه الإجراءات بما يسميه فوكو بعد الحدث أو الصدفة، حيث يجري التحكم في إنتاج الخطاب عبر آليات تحد من انفلاته وتضبط إمكانات تداوله. وذلك على النحو التالي:

أ. التعليق

يعد التعليق أولى آليات الضبط الداخلي للخطاب، ويميز فوكو في هذا الصدد بين نوعين من الخطابات: الخطابات "العادية التي "تقال" عبر الأيام والمبادلات، والتي تذهب مع الفعل نفسه الذي نطق بها، والخطابات التي هي مصدر وأصل عدد معين من الأفعال القولية الجديدة"[2]. ويتعلق الأمر بالنصوص التي تستمر داخل الثقافة وتظل قابلة للتفسير والاستشهاد بها، وتتمثل في النصوص الدينية، والنصوص القانونية، والنصوص الأدبية الرفيعة. وبالتالي فإن هناك نوع من عدم التسوية بين الخطابات من حيث القيمة والسلطة والاستمرار.

ويرى فوكو أن التعليق يكرس مبدأ التفاوت، إذ تختفي النصوص الأصلية تدريجيا خلف طبقات التفسير والتأويل والتعليق. فمحو هذا التفاوت من جذوره هو مجرد "لعبة عن طريق لعب بورخيس، تعليق لا يمكن أن يكون شيئا آخر سوى الظهور الحرفي مرة أخرى للنص المعلق عليه. إنه أيضا لعبة نقد يمكن أن يتحدث إلى ما لا نهاية له عن عمل غير موجود"[3]. ومن ثمة فإن التعليق لا يشتغل خارج النص، بل يتحرك داخله، عبر إعادة إنتاجه بصورة مستمرة داخل الثقافة.

ويؤدي التعليق حسب فوكو وظيفتين مترابطتين؛ إذ يسمح بتوليد خطابات جديدة انطلاقا من النص الأول، كما يكشف في الوقت نفسه عن المخفي والمضمر داخل الخطاب. وهكذا يحد التعليق من صدفة الخطاب، فهو "يمكن من قول شيء آخر غير النص نفسه، لكن شريطة أن يكون النص نفسه هو الذي قيل وأنجز إلى حد ما. فالجديد ليس قائما فيما قيل بل في حدوث عودته"[4].

---

[1] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص16.
[2] ميشيل فوكو، نفسه، ص 17-18.
[3] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص19.
[4] ميشيل فوكو، نفسه، ص 20.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ب. مبدأ المؤلف

اعتبر فوكو مبدأ المؤلف مكملا لمبدأ التعليق، ويرتبط بوظيفة تنظيم الخطاب وربط أجزائه داخل وحدة دلالية محددة. ولا يقصد فوكو بالمؤلف الكاتب الفرد، ولكنه "كمبدأ تجميع للخطاب، كوحدة وأصل لدلالات الخطابات، وكبؤرة لتناسقها"[1].

وقد أشار فوكو ضمن هذا المبدأ إلى التطور التاريخي الذي عرفته وظيفة المؤلف داخل الخطاب العلمي والفلسفي والأدبي. ففي العصر الوسيط كان الإسناد إلى المؤلف ضروري لأنه مؤشر على الحقيقة، بينما تراجع حضوره داخل الخطاب العلمي منذ القرن السابع عشر، مقابل ازدهاره في الأدب، حيث أصبح المؤلف يشكل مركزا يعطي للنص وحدته وانسجامه ودلالته ومظاهر اندماجه في الواقع. وإذا كان "التعليق يحد من صدفة الخطاب عبر لعبة هوية اتخذت شكل التكرار، فإن المؤلف يحد من صدفة هذا الخطاب عبر هوية اتخذت شكل الفردية، وشكل الأنا".[2] ومن ثمة يتحول المؤلف إلى وظيفة ثقافية تحدد طريقة تداول الخطاب واستقباله وتأويله.

ج. الفرع المعرفي

الفرع المعرفي (La Discipline) هو مبدأ نسبي ومتحرك، ويتعارض مع المبدأين السابقين (المؤلف والتعليق). وفرع المعرفة عند فوكو ليس هو "مجموع كل ما يقال كحقيقة عن شيء ما؛ وليس هو حتى مجموع كل ما يمكن أن يكون مقبولا بصدد نفس المعطى، بمقتضى مبدأ التناسق أو النسقية"[3].

ويعمل هذا الإجراء على الحد من سلطة الخطاب، وذلك بفرضه لمجموعة من المعايير، إذ يشترط فوكو في القضية التي تريد الانتماء إلى فرع معرفي أن تسجل نفسها ضمن أفق نظري معين. وير فوكو بأن الفرع المعرفي هو "مبدأ لمراقبة إنتاج الخطاب. فهو يعين له حدودا بواسطة لعبة هوية تأخذ شكل عملية بعث دائم للقواعد"[4]. وبالتالي فكل فرع معرفي يعترف داخل حدوده بقضايا صحيحة وأخرى خاطئة؛ لكنه يقذف إلى الجانب الآخر من هوامشه، بمسخ المعرفة.

4.2 شروط إنتاج الخطاب وتداوله

أضاف فوكو مجموعة ثالثة من الإجراءات التي تمكن من مراقبة الخطابات، وتعمل على تنظيم شروط استعماله وتحديد الذوات المخول لها الدخول إلى مجالاته المختلفة. ويتعلق الأمر بإجراءات تضبط تداول الخطاب عبر فرض قواعد تحدد من يحق له الكلام، والطريقة التي يتم بها إنتاج الأقوال وتوزيعها داخل الحقول الاجتماعية والمعرفية، أي عدم السماح لكل الناس بالدخول إليها.

ويقصد فوكو بهذه المنظومة التقليل من عدد الذوات المتكلمة، إذ يشترط في الشخص الذي يريد أن يدخل في نظام الخطاب أن يكون مؤهلا للقيام بذلك منذ البداية؛ أي ليست "كل مناطق الخطاب مفتوحة بنفس الدرجة، وقابلة للاختراق بنفس الدرجة:

---

[1] ميشيل فوكو، نفسه، ص 20.
[2] ميشيل فوكو، نفسه، ص 22.
[3] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 23.
[4] ميشيل فوكو، نفسه، ص27.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فبعضها محروس وممنوع علانية، في حين أن البعض الآخر مفتوحا أمام كل الرياح وموضوعا رهن إشارة كل ذات متكلمة بدون حصر مسبق"[1]. فهناك تفاوت في مجالات الخطاب من حيث درجة الانفتاح والإتاحة، وهذه الإجراءات هي:

أ. طقوس الخطاب

يعتبر فوكو "الطقوس" الصورة الأكثر وضوحا لهذه المنظومة، فهي التي تحدد "مواصفات المتكلمين، والحركات والسلوكات والظروف ومجموع العلامات الذي يجب أن ترافق الخطاب، وتحدد الفعالية المفترضة للأقوال، ومفعولها على أولئك الذين تتوجه إليهم، وحدود قيمتها الإرغامية".[2] فجميع أنواع الخطابات الدينية والسياسية والقانونية والطبية ترتبط جميعها بطقوس تعطي الذوات المتكلمة أدوارا وصفات خاصة، وتعين شروط التلفظ وحدود الشرعية داخل كل مجال من مجالات الخطاب.

ب. جمعيات الخطاب

تطرق فوكو إلى وظيفة "جمعيات الخطاب" المتمثلة في الحفاظ على الخطابات أو إنتاجها، لكنها تفعل ذلك لكي تجعل هذه الخطابات تتداول بشكل مغلق، ولكي توزعها وفق قواعد مضبوطة داخل جماعات مخصوصة، وبدون أن يؤدي هذا التوزيع نفسه إلى تجريد أصحبها منها. ويتحقق ذلك عبر التحكم في طرق انتقال الخطاب والمحافظة على أشكال من السرية وعدم قابلية التبادل الكامل بين الأفراد، حيث يقول: "حتى ضمن نظام الخطاب الحقيقي، وحتى ضمن نظام الخطاب المنشور والمتحرر من كل الطقوس، فإنه ما تزال تمارس أشكال من تملك السر ومن عدم قابلية التبادل الداخلي"[3].

ويعتبر فوكو فعل الكتابة نفسه، بما يتضمنه من مؤسسة الكتاب ودار الطبع والنشر ووظيفة الكاتب، يمثل شكلا من أشكال "جمعيات الخطاب"، لأنه يخضع بدوره لقواعد تتحكم في إنتاج النصوص وتداولها داخل المجتمع.

ج. المذاهب الأيديولوجية

تناول فوكو المذاهب الدينية والفلسفية والسياسية باعتبارها نقيضا لجمعية الخطاب، فعدد أفراد المتكلمين في جمعية الخطاب محدد ومحصور، ولا يمكن تداول الخطاب إلى بين هؤلاء. عكس المذهب الذي يميل إلى الانتشار، ولديه شرطا واحدا ظاهريا هو الاعتراف بنفس الحقائق وقبول قاعدة معينة مرنة إلى حد ما للتوافق مع الخطابات المصادق عليها.[4] فالمذهب يربط الأفراد ببعض الأنماط المعينة من التعبير، ويحرم عليهم كل الأنماط الأخرى؛ لكنه في المقابل، يستخدم بعض أشكال التعبير لكي يربط الأفراد فيما بينهم، ولكي يميزها من ثم عن كل الآخرين. ويحقق المذهب حسب فوكو "إخضاعا مزدوجا: إخضاع الذوات المتكلمة للخطابات، وإخضاع الأفراد لجماعة أفراد المتكلمين، ولو كانت جماعة ضمنية على الأقل"[5]. ويدل هذا التحليل عن الطريقة التي يتحول بها الخطاب إلى أداة لإنتاج الانتماء وتنظيم العلاقات داخل الجماعات الفكرية والسياسية.

---

[1] ميشيل فوكو، نفسه، ص 28.

[2] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص29.

[3] ميشيل فوكو، نفسه، ص 30.

[5] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص32.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ودعا فوكو إلى الاعتراف بوجود تفاوتات كبرى في التملك الاجتماعي للخطاب، معتبرا التربية والتعليم الأداة الرئيسية التي بفضلها يمكن لأي فرد أن ينخرط بشكل مشروع في أي نوع من أنواع الخطابات. وبالتالي فكل "منظومة تربوية عبارة عن طريقة سياسة للإبقاء على تملك الخطابات أو لتعديل هذا التملك، بجانب ما تحمله هذه الخطابات من معارف وسلط"[1].

وصرح فوكو بصعوبة الفصل بين طقوس الكلام، وجمعيات الخطاب، والمجموعات المذهبية، والتملكات الاجتماعية، بسبب تداخلها داخل نظام واحد يتحكم في إنتاج الخطاب وتداوله. وهذه هي الإجراءات الكبرى لإخضاع الخطاب. ولهذا اعتبر أن النظام التعليمي يمثل إحدى أهم الآليات التي تمارس إخضاع الخطاب لمجموعة من الطقوس، وتشكيل مجموعات مذهبية منتشرة، وتوزيع المعارف والسلطات، وتحديد شروط الولوج إليها.

5.2 الفلسفة وإقصاء مادية الخطاب

ناقش ميشيل فوكو علاقة الفلسفة بالخطاب من خلال مساءلة الدور الذي مارسته داخل الثقافة الغربية في تنظيم القول وضبطه. وفي هذا السياق تساءل عما إذا كانت الموضوعات التي عالجتها الفلسفة قد ظهرت استجابة لإجراءات الحصر والإبعاد التي تحكم الخطاب، أم أتت لتدعمها. وأجاب عن هذا التساؤل باعتبارها أتت "أولا استجابة لهذه العمليات باقتراحها قانون للخطاب، ولتدعمها من جهة ثانية عن طريق إنكار يتعلق بالواقع الخاص بالخطاب عامة".[2]

وقد ربط فوكو هذا التصور بالتحول الذي عرفه الفكر الغربي منذ إقصاء السفسطائيين، حيث حرصت الفلسفة على أن تظهر ممارسة الخطاب كنوع من التفاعل بين فعل التفكير وفعل الكلام، لذلك أصبح الخطاب حسب فوكو "فكرا مكسوا بعلاماته، فكرا جعلته الكلمات مرئيا، أو على العكس من ذلك ستكون هذه الكلمات هي نفسها بنيان اللغة المستعملة والمنتجة لمفعول المعنى"[3].

واتخذ هذا الحذف لمادية الخطاب أشكالا متعددة داخل الفكر الفلسفي عبر التاريخ، ومن بين هذه الأشكال قضية الذات المؤسسة، فهي المكلفة بتنشيط الأشكال الفارغة للغة، وتزويدها بمقاصدها ودلالاتها، وذلك لأن الذات المؤسسة في علاقتها بالمعنى، تتوفر على رموز وشارات وآثار وحروف، ولكنها ليست في حاجة لأن تمر عبر الهيئة الخاصة بالخطاب لكي تظهرها.

يقابله موضوع "التجربة الأصلية" الذي يلعب دورا مماثلا حسب فوكو، حيث يتم افتراض نوع من التواطؤ الأولي بين الذات والعالم، يسمح بإنتاج المعرفة والحديث عن الأشياء وتسميتها والحكم عليها. فضلا عن قضية التوسط الشمولي التي ظلت مستمرة في حذف واقع الخطاب، عبر إرجاعه إلى حركة كلية تنتظم داخلها العلامات والمعاني.

ويرى فوكو أن الخطاب سواء اندرج ضمن فلسفة الذات المؤسسة، أو ضمن فلسفة التجربة الأصلية، أو ضمن التوسط الشمولي، فإنه "ليس إلا لعبة، لعبة كتابة في الحالة الأولى، ولعبة قراءة في الكتابة الثانية، ولعبة تبادل في الحالة الثالثة، وهذا التبادل، وهذه القراءة، وهذه الكتابة، لا تستعمل أبدا إلا العلامات. فالخطاب يلغي نفسه إذن، في واقعه الحي، بأن يضع نفسه في مستوى

[1] ميشيل فوكو، نفسه، ص32.
[2] ميشيل فوكو، نفسه، ص34.
[3] ميشيل فوكو، نفسه، ص 34.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدال"[1]. ويدل هذا التحليل عن اعتراض فوكو على التصورات الفلسفية التي اختزلت الخطاب في مستوى الدلالة والمعنى، وأبعدته عن مجاله التاريخي والمؤسساتي.

ويخلص فوكو إلى أن الفكر الغربي ظل محكوما بخوف عميق من الخطاب، ومن العنف الكامن داخل المنطوقات والمقولات، وهو خوف يرتبط بالرغبة في ضبط الخطاب والتحكم في آثاره داخل المجتمع.

3. مبادئ تحليل الخطاب عند ميشيل فوكو

1.3 الخطوات المنهجية لتحليل الخطاب

اقترح ميشيل فوكو مجموعة من المبادئ المنهجية لتحليل الخطاب، قصد الكشف عن الشروط التي تتحكم في إنتاجه وتنظيمه داخل المجتمع. وقد ارتبطت هذه المبادئ بمحاولة تجاوز التصورات التي اختزلت الخطاب في مستوى الدلالة أو المعنى، والانتقال نحو تحليله باعتباره ممارسة تاريخية تخضع لجملة من القواعد والإجراءات. وفي هذا السياق وضع فوكو أربعة مبادئ توجه تحليل الخطابات، وتتصل بإعادة النظر في إرادة الحقيقة، وإعادة طابع الحدث للخطاب، ورفع سيادة المال.

أ. مبدأ القلب (Renversement)

يقر فوكو بأن هذه المفاهيم التي جرى التعامل معها باعتبارها منابع للخطاب ومصدر غزارته واستمراره، كالمؤلف، والفرع المعرفي، وإرادة الحقيقة، تقتضي إعادة نظر منهجية تكشف عن وظيفتها في تنظيم الخطاب وضبطه. ومن هذا المنطلق يقترح مبدأ القلب باعتباره إجراء يسمح بتحليل الخطاب انطلاقا من شروط تشكله وآليات اشتغاله، بدل الاكتفاء برده إلى أصول ثابتة أو ذوات منتجة له. ويؤدي هذا المبدأ إلى التعامل مع الخطاب بوصفه حدثا يرتبط بسياقات تاريخية ومؤسساتية محددة.

ب. مبدأ عدم الاتصال (Discontinuité)

يتأسس هذا المبدأ على كون وجود أنساق للتقليل من الخطابات لا يعني بالضرورة وجود خطاب ثاوي مقموع ومسكوت عنه.، إذ ينبغي التعامل مع الخطابات باعتبارها ممارسات متفرقة وغير متجانسة، تخضع لعلاقات التقاطع والتباعد. ولهذا يتعين حسب فوكو "معاملة الخطابات على أنها ممارسات غير متصلة، ممارسات تتقاطع، وتتقارب أحيانا، لكنها تتجاهل بعضها أيضا، وتستبعد بعضها"[2]. ومن ثمة يرفض فوكو البحث عن وحدة كلية أو استمرارية مطلقة داخل الخطاب، مع الاهتمام بالشروط التاريخية التي تتحكم في ظهور الخطابات وتحولاتها.

ج. مبدأ الخصوصية (Spécificité)

ينطلق فوكو في هذا المبدأ من التعامل مع الخطاب باعتباره ممارسة تنتج موضوعاتها داخل الواقع، وتفرض على الأشياء أنماطا مخصوصة من القول والمعرفة. ولذلك يدعو إلى تحليل الخطاب في خصوصيته التاريخية والمؤسساتية، بعيدا عن التصورات التي تذيب الخطاب داخل شبكة جاهزة من الدلالات والمعاني. ويتيح هذا المبدأ دراسة الأحداث الخطابية من خلال انتظامها داخل ممارسات محددة وقواعد تضبط إنتاجها وتداولها.

د. القاعدة الخارجية (Extériorité)

[1] ميشيل فوكو، نفسه، ص 37.

[2] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 38.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أضاف فوكو قاعدة رابعة تتعلق بالخارجية، ويقصد بها الانتقال من الخطاب ذاته نحو شروط إمكانه الخارجية، أي نحو القواعد والسياقات التي تسمح بظهوره وانتظامه داخل المجتمع. ويهتم هذا المبدأ بتحليل العلاقات التي تربط الخطاب بالمؤسسات والممارسات والوقائع التاريخية التي تشكل شروط إنتاجه وتحدد حدوده.

وتقود هذه المبادئ المنهجية الأربعة إلى التعامل مع الخطاب انطلاقا من مفاهيم: مدلول الحدث، ومدلول السلسلة، ومدلول الانتظام، ومدلول شرط الإمكان، باعتبارها مفاهيم أساسية في تحليل الخطابات ودراسة أنظمة إنتاجها وتحولها داخل الثقافة.

2.3 الخطاب والتاريخ

ربط ميشيل فوكو تحليل الخطاب بالممارسة التاريخية، معتبرا أن علم التاريخ كما هو ممارس اليوم لا يدير ظهره للوقائع؛ بل يوسع مجالها باستمرار ويكتشف فيها شرائح جديدة أكثر عمقا ويدرس السلاسل التي تتحكم في تشكلها. فالمؤرخ يحدد موقع كل حدث داخل السلسلة التي ينتمي إليها، ويبحث في شروط ظهوره وانتظامه داخل سياقات تاريخية متداخلة. وفي هذا الإطار يسعى علم التاريخ حسب فوكو إلى "إقامة سلسلة مختلفة ومتقاطعة ومتنافرة، لكنها ليست مستقلة عن بعضها، سلاسل تمكن من الإحاطة بموقع الحدث وبهوامش عرضيته وبشروط ظهوره"[1]. وهكذا فإن المدلولات التي تفرض نفسها هي مدلولات الحدث والسلسلة، فضلا على لعبة المدلولات التي ترتبط بها، مثل: الانتظام والعرضية، وعد الاتصال، والتبعية والتحول..

وقد ارتبط هذا التصور بمحاولة فوكو إدخال تعديل على تاريخ الأفكار، عبر تناول الخطابات باعتبارها سلاسل منتظمة ومتمايزة من الأحداث، ترتبط بشروط تاريخية ومادية محددة. ويتيح هذا المنظور إدخال مفاهيم الصدفة وعدم الاتصال والمادية في تحليل الفكر، وربط تاريخ أنساقه بممارسة المؤرخين، أي بالشروط التي تتحكم في إنتاج الخطابات وتداولها داخل المجتمع.

3.3 التحليل النقدي والتحليل النشوئي

قسم ميشيل فوكو التحليلات الخطابية إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة النقدية، والمجموعة النشوئية. وترتبط المجموعة النقدية بمبدأ القلب وبوظائف الإبعاد التي تتحكم في تنظيم الخطاب وتوزيعه، في حين تهتم المجموعة النشوئية بدراسة الطريقة التي تتشكل بها سلاسل الخطاب داخل شروط تاريخية ومؤسساتية محددة، وعبر الإكراهات التي تتحكم في إنتاجها وتداولها.

وقد عالج فوكو منظومة الإبعاد عبر تتبع عدد من التحولات التاريخية التي عرفها الخطاب داخل الثقافة الغربية، فاستحضر في البداية مرحلة السفسطائيين مع سقراط وفلسفة أفلاطون، قصد إبراز الكيفية التي جرى بها تنظيم الخطاب الطقوسي والفعال، وربطه بالفصل بين الخطاب الحقيقي والخطاب الخاطئ. كما توقف عند التحولات التي عرفها الفكر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مع الفلسفة الطبيعية، ثم عند بداية القرن التاسع عشر، حيث ارتبط الخطاب العلمي بأشكال جديدة من التنظيم والمراقبة.

وفي هذا السياق حلل فوكو أثر الخطابات التي تدعي العلمية، كالخطاب الطبي والسوسيولوجي، على الممارسات والخطابات السلطوية المرتبطة بالمنظومة الجزائية. فدراسة "الخبرات ـــــ الطبية والعقلية ـــــ ودورها في العقاب هو ما يصلح كنقطة انطلاق وكمادة أولية لهذا التحليل.[2]

[1] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 41.

[2] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 45.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما التحليل النشوئي، فينصب على دراسة التشكل المتقطع والمتشتت والمنتظم للخطابات، مع مراعاة الشروط والحدود التي تتحكم في ظهورها داخل الواقع التاريخي. ويهتم هذا التحليل بسلاسل التشكل الفعلي للخطاب، وهي السلاسل التي يطلق عليها فوكو اسم "الوضعيات" (Positivités). [1].

ويكشف هذا التقسيم عن تكامل التحليل النقدي والتحليل النشوئي داخل المشروع الفوكوي، إذ يهتم الأول بدراسة منظومات الإبعاد والتغليف التي تضبط الخطاب، في حين ينشغل الثاني بتحليل شروط تشكل الخطابات وانتظامها داخل الواقع التاريخي. وهكذا نستطيع القول إن المجموعة النقدية تلتقي مع المجموعة النشوئية في الموضوع وفي المجال، ولكنهما يختلفان في المنظور، وفي التحديد، وفي نقطة المعالجة.

ويرى فوكو أن تحليل الخطاب بهذا المعنى "لا يكشف عن شمولية المعنى، بل يبرز لعبة الندرة المفروضة، بجانب قدرة أساسية على الإثبات. إنها ندرة الإثبات، وليست السخاء المستمر للمعنى، وليست أبدا مملكة الدال"[2]. وبالتالي فإن تحليل الخطاب عند فوكو يرتبط بتعرية شروط إنتاج الأقوال وتوزيعها، وكذا القواعد التي تتحكم في إمكان ظهورها واستمرارها.

وقد وجه فوكو نقدا لعدد من التصورات البنيوية بسبب ما تحمله من اختزال للخطاب داخل أنظمة مغلقة من الدلالة والبنية، في حين سعى هو إلى تحليل الخطاب من خلال تشكله التاريخي وصلته بالمؤسسات والسلطة والممارسة الاجتماعية.

خاتمة

نستنتج من خلال هذا التحليل أن الخطاب عند ميشيل فوكو يشكل مجالا تتقاطع داخله المعرفة والسلطة وآليات التنظيم الاجتماعي. فقد تناول فوكو الخطاب بكونه يمثل ممارسة تخضع لشروط تاريخية ومؤسساتية محددة، وتنتج داخلها أنظمة الحقيقة وأشكال الشرعية والإقصاء. وقد أبرز كتاب "نظام الخطاب" أن إنتاج الخطابات وتداولها يخضع لجملة من الإجراءات التي تتحكم في تنظيم الخطابات وتوزيعها، سواء عبر آليات الإبعاد والمنع وإرادة الحقيقة، أو عبر مبادئ الضبط الداخلي وشروط التملك والتداول. وفي هذا السياق ارتبط تحليل الخطاب بالكشف عن القواعد التي تتحكم في إنتاج المعرفة، وعن العلاقات التي تصل الخطاب بالسلطة داخل المجتمع. كما اقترح فوكو مجموعة من المبادئ المنهجية لتحليل الخطابات تتأسس على دراسة الحدث وعدم الاتصال والخصوصية والمجموعة الخارجية، وهو ما سمح بتناول الخطاب باعتباره ممارسة تاريخية ومادية ترتبط بشروط تشكلها وتحولها داخل الواقع الاجتماعي.

[1] ميشيل فوكو، نفسه، ص 50.

[2] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، مرجع سابق، ص 53.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

✓ بالعربية:

- شارودو (باتريك)، ومانغونو (دومينيك)، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري، وحمادي الصمودي، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.
- فوكو (ميشيل)، نظام الخطاب، ترجمة: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2012.
- فوكو (ميشيل)، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1986.
- فوكو (ميشيل)، الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع الصفدي، وسالم يفوت، وبدر الدين عكرودي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1990.

✓ بالفرنسية:

- Foucault, (Michel), L'archéologie du savoir, Gallimard, Paris, 1969.
- Foucault, (Michel), L'ordre du discours, Gallimard, Paris, 1971.
- Foucault, (Michel), Surveiller et punir : Naissance de la prison, Gallimard, Paris, 1975.
- Foucault, (Michel), Histoire de la folie à l'âge classique, Gallimard, Paris, 1972.
- Foucault, (Michel), Naissance de La clinique, Gallimard, Paris, 1993.
- Foucault, (Michel), les mots et les chose, Gallimard, Paris, 1966.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/